ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المؤشر الإقليمي لـ جائحة كورونا

الموجة الأولى فى الشرق الأوسط

كيف تعاملت (تركيا – إيران – إسرائيل) مع الجائحة؟

www.ecsstudies.com

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

اللواء: محمد إبراهيم
الاشراف العام

المحرر
أحمد عليبة

باحثون
آية عبد العزيز
حسين عبد الراضى
محمود قاسم
فردوس عبد الباقى

إخراج فني
أحمد حسني

المؤشر الإقليمي
لـ «جائحة كورونا»

الموجة الأولى فى الشرق الأوسط:
كيف تعاملت (تركيا - إيران - إسرائيل) مع الجائحة؟

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

محتويات الملف

مقدمة	**5**
أولاً : الحالة الإيرانية : إيران عسكرة الدولة .. «لاهدنة من المعارك»	**7**
ثانياً:الحالة التركية: النسخة الأوربية فى الشرق الأوسط	**12**
ثالثاً : الحالة الإسرائيلية: «كورونا».. اختبار «مناعة» فى مواجهة «ارتباك سياسي»	**15**
رابعاً : نتائج المؤشرات: قواسم مشتركة فى دول الموجة الأولى	**21**

مقدمة

تعكس المؤشرات الكمية لانتشار جائحة «كورونا» في الشرق الأوسط «ظاهرة خاصة» تفردت بها ثلاث دول في الإقليم، هي (إيران - تركيا - إسرائيل)، إذا ما قورنت بباقي الدول في الإقليم، لا سيما الدول العربية في آسيا وشمال إفريقيا، ما يطرح فرضية أن تلك الدول ربما تكون تعرضت للموجة الأولى من الجائحة، وبالتالي قد تكون إحدى النتائج المحتملة مستقبلًا هو وجود أكثر من سيناريو، من بين تلك السيناريوهات أن تتعرض المنطقة لأكثر من موجة من الجائحة، وأن الدول التي لا تزال في طور التعامل مع الموجة الأولى بعيدة عن الوصول إلى مستوى الذروة، لكنها ستأتي لاحقًا. أما السيناريو الآخر والأكثر تفاؤلًا فهو إمكانية احتواء الدول الأقل انتشارًا للجائحة بفعل الإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها حاليًا.

كما تُعد إحدى النتائج الرئيسية أيضًا التي تشكل قاسمًا مشتركًا لدى الدول الأكثر انتشارًا هي الاتهامات التي وُجهت لهذه الدول بالعمل على نشر الفيروس. وتصدرت إيران هذه الاتهامات بالطبع، بالنسبة لظهور الفيروس في العراق ولبنان والبحرين. كما أن هناك تلميحات من السلطة الفلسطينية بأن انتشار الفيروس في الأراضي الفلسطينية، لا سيما في الضفة الغربية، ناجم عن العمالة الفلسطينية العائدة من إسرائيل. كما ألمحت بعض الحكومات إلى أنّ تركيا قد تكون سببًا -وربما بشكل متعمد- في نشر الجائحة ببعض المناطق، ولو بشكل جزئي، بفعل انخراطها في الصراعات كما هو الحال في سوريا وليبيا.

ويكشف الاتجاه الرئيسي لمتوالية المؤشرات الكمية عن عدم القدرة -حتى وقت إجراء هذا المؤشر- على احتواء انتشار الفيروس، حيث لم تسجل تلك تراجعًا ملموسًا، وسط تقييمات أولية بأن تلك الإجراءات إما كانت مرتبكة أو متأخرة، وبالتالي فإن آثار الإجراءات العديدة والمتدرجة التي اتخذتها الحكومات في تلك الدول لم تظهر نتائجها بعد، وأنها لا تزال في فترة ذروة الجائحة. وعلى الأرجح ستواصل تلك الدول -في الأسابيع القليلة القادمة- اتخاذ المزيد من إجراءات الإغلاق والقيود على حركة مواطنيها.

ونوعيًا، لا توجد فوارق كبيرة في السياسات الشاملة التي اعتمدتها تلك الدول، بالنظر أيضًا إلى المعطيات النهائية، وذلك على الرغم من الفوارق البنيوية، لا سيما فيما يتعلق بطبيعة المنظومة الصحية في كلٍّ منها، والظروف الخاصة بكل دولة. فعلى سبيل المثال، ربما ساهمت الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها إيران في ضعف القدرة على عملية الاحتواء بفعل تردي المنظومة الصحية في إيران، مقارنة بإسرائيل التي لم تعتمد على الولايات المتحدة كحليف رئيسي في تقديم دعم لها بفعل تأثير الجائحة على الولايات المتحدة. بينما تعارضت تركيا مع الجائحة كأغلب دول الاتحاد الأوروبي، التي غرقت في تداعيات تفشي الوباء. لكن قد يكون من اللافت أن تركيا ظهرت بلا حلفاء، فروسيا قدمت دعمًا لإيطاليا، بينما لم تقدم دعمًا مماثلًا لتركيا. وإن كانت بعض التفسيرات تشير إلى أن تركيا لم تصل بعد للحالة الإيطالية أو الأمريكية.

الدولة	عدد الإصابات	المتعافين	الوفيات
تركيا	95591	14918	2259
إسرائيل	13883	4961	182
إيران	84802	63113	5297
العدد الإجمالي	194276	26.190	7738

وفقًا لأرقام الصحة العالمية حتى ٢١ إبريل ٢٠٢٠

الشرق الأوسط: دول عربية وشمال إفريقية

الدولة	عدد الإصابات	المتعافين	عدد الوفيات
السعودية	11,631	1,640	109
سلطنة عمان	1614	238	8
الإمارات	7,755	1,443	46
قطر	5,008	510	8
الكويت	2,248	443	13
البحرين	1,773	755	7
العراق	1602	1096	83
لبنان	677	102	21
فلسطين	335	69	2
سوريا	42	6	3
الأردن	428	297	7
اليمن	1	0	0
مصر	3,490	870	264
الجزائر	2,811	1,099	392
السودان	140	8	13
المغرب	3,209	393	145
ليبيا	59	15	1
تونس	901	170	38
الإجمالي	43,724	9,154	11.60

وفقًا لأرقام الصحة العالمية حتى ٢١ إبريل ٢٠٢٠

أولًا- الحالة الإيرانية:

إيران: عسكرة الدولة.. "لا هدنة من المعارك"

«إعلان الحرب على الفيروس».. كانت العبارة الدعائية الدفاعية التي لخص بها أغلب القادة الإيرانيين الموقف من التعامل مع فيروس «كورونا» الذي اجتاح البلاد بعد الصين، فكان الحرس الثوري في مقدمة الآليات الدفاعية التي لجأ إليها النظام في إيران. وسرعان ما عسكرت إيران القطاع الصحي، وهو النمط الذي سرعان ما انتشر ليشمل كافة المؤسسات في البلاد. ولم يختلف الأمر كثيراً على الصعيد الخارجي، حيث لم تهدأ المعارك الإيرانية عبر المواجهة مع الولايات المتحدة في العراق وفي مياه الخليج، وكذلك عبر التصعيد الحوثي في اليمن، وبالتالي لم تشكل عملية اجتياح «كورونا» عامل ردع لإيران في هذا الصدد. وفي المقابل، شن خصوم طهران هجومًا دعائيًا مضادًا كالعادة، متهمين إيران بعدم المصداقية. لكن يبقى الأهم هو أن الولايات المتحدة لم تغير موقفها تجاه إيران، ولم تخفف من سياسة «الضغوط القصوى» التي تنتهجها ضدها. كما استفادت إيران ووكلاؤها الإقليميون من الجائحة، خاصة مع إسكات «الجائحة» أصوات «الحراك» ضد إيران في العراق ولبنان.

إيران البؤرة الأولي لانتشار «كورونا» بعد الصين:

كانت إيران هي أول بؤرة ينتشر فيها الفيروس بعد الصين، وهو ما شكل شبهات في البداية حول هذه العلاقة بالنظر إلى طبيعة العلاقات التي تربط بين البلدين، والموقف الإيراني من الولايات المتحدة، الذي حفز في بداية الأمر على قبول نظرية المؤامرة الإيرانية، أو «الحرب البيولوجية»، قبل أن يغزو الفيروس أوروبا ثم ينتقل إلى الولايات المتحدة التي تشهد أعلى معدلات الانتشار في العالم. وقد أصبحت إيران واحدة من بؤر الفيروس، حيث يتذبذب معدل الوفيات يوميًا بين ٨٪ و١٨٪ مقارنة بـ٣٪ في الصين.

ظهور مبكر وانتشار سريع:

أول ذكر للمرض من قبل الحكومة الإيرانية كان تقرير عن وفاة شخصين في مدينة قم الدينية التي يبلغ عدد سكانها ١,٢ مليون نسمة في ١٩ فبراير. وتشير التقارير الأولية إلى أن حامل الفيروس ربما كان تاجرًا سافر بين «قم» الإيرانية و«ووهان» الصينية. فيما أعلنت الحكومة عن أول حالة وفاة بالفيروس وليس أول حالة إصابة، وهو ما يشير إلى أن الفيروس ربما يكون قد انتشر بالفعل على نطاق واسع قبل وقت الإعلان، وأن المسئولين الإيرانيين ربما عرفوا ذلك وأخفوه. ومع بدء انتشار الفيروس رسميًا في الصين حتى شهر يناير مع ارتفاع حصيلة القتلى، لم يفعل المسئولون الإيرانيون شيئًا لوقف السفر بين البلدين. وفي مقابلة في ٤ فبراير، اشتكى «بهرام بارسائي» -عضو بارز في البرلمان من شيراز- من أنه على الرغم من قرار الحكومة في ٣١ يناير بتعليق جميع الرحلات الجوية الإيرانية-الصينية؛ إلا أن «ماهان إير» استمرت في رحلاتها بين طهران وبكين حتى أواخر ٢٣ فبراير. وفي غضون ثمانية أيام من أول حالة وفاة تم الإبلاغ عنها، انتشر (كوفيد-١٩) في أربع وعشرين محافظة من المحافظات الإحدى والثلاثين في البلاد.

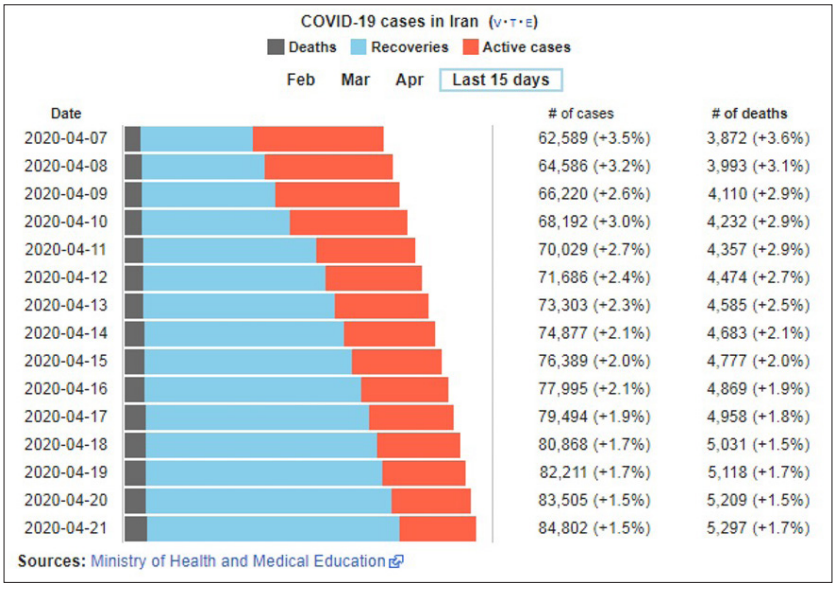

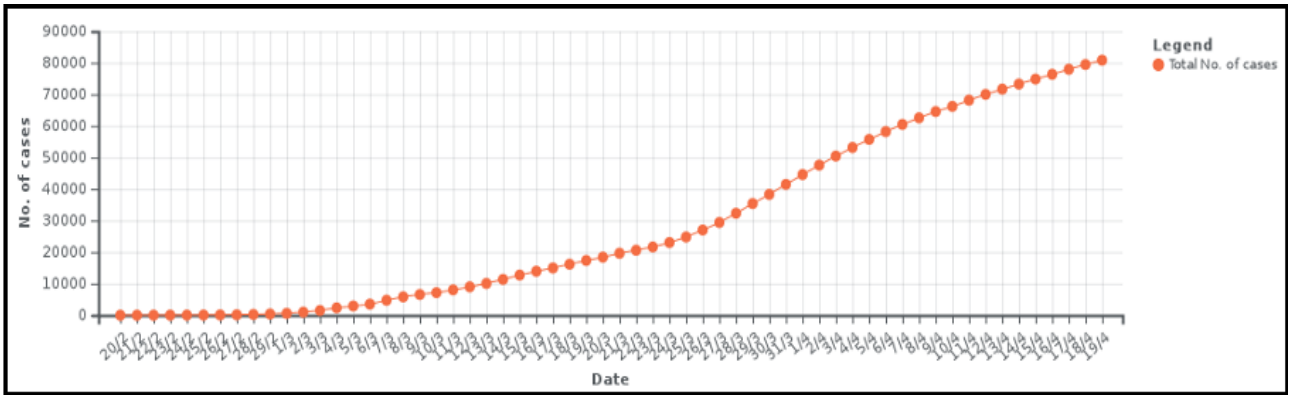

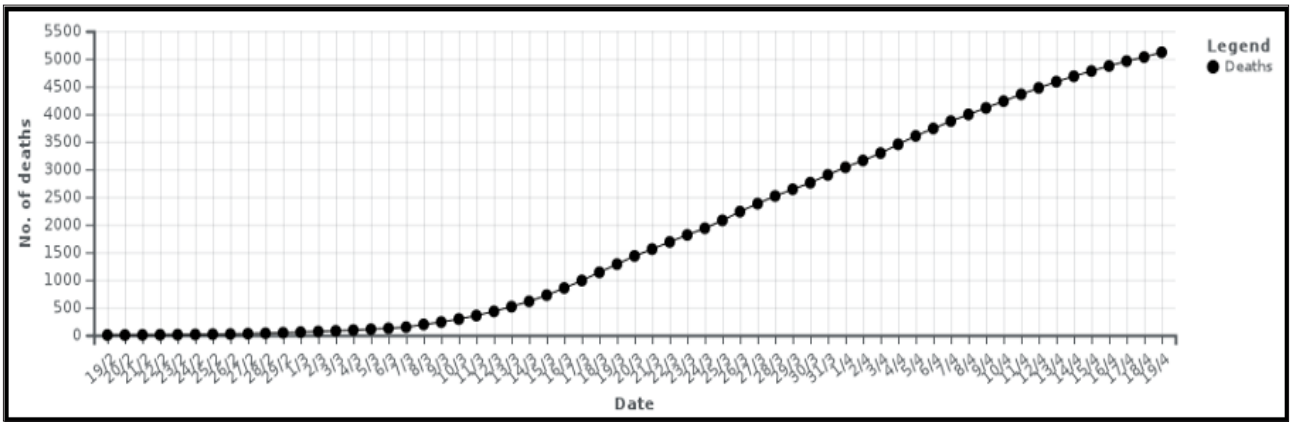

اتهام إيران بتصدير "كورونا":

تم الإبلاغ عن حالات تعود إلى إيران في أذربيجان، وأفغانستان، والبحرين، وكندا، وجورجيا، والعراق، والكويت، ولبنان، وعمان، وباكستان، والإمارات العربية المتحدة. وقد تم ربط العديد من هذه الحالات -على وجه التحديد- بزيارات قم. وفي المقابل، في ٢٤ فبراير، صرح "محمد حسين بحريني"، رئيس جامعة مشهد للعلوم الطبية، في مقابلة مع وكالة أنباء الطلاب الإيرانية الحكومية بأن "وجود ٧٠٠ طالب صيني يدرسون الفقه في معهد قم مهّد الطريق لنشر الفيروس في جميع أنحاء إيران"، وقد تمت إزالة المقابلة بعد وقت قصير من نشرها، ورفضتها وسائل الإعلام المرتبطة بالدولة في وقت لاحق.

براجماتية النظام الإيراني:

تزامن تفشي الفيروس مع ذكرى ثورة إيران في ١١ فبراير، والانتخابات البرلمانية في ٢١ فبراير، وبالتالي لعبت المصالح السياسة دورًا في التعاطي مع انتشار (كوفيد-١٩)، خوفًا على تأثير ذلك على المشاركة السياسية. لكن عكست المؤشرات خروج أقل من ٤٣٪ من الناخبين الإيرانيين للانتخابات، وهو أدنى معدل مشاركة منذ ثورة ١٩٧٩؛ حيث تم تصوير كل من الناخبين وعمال الاقتراع وهم يرتدون الأقنعة. وبعد الانتخابات، اتهم المرشد الأعلى "آية الله علي خامنئي" أعداء إيران بالمبالغة في تهديد فيروس كورونا لإخافة الناخبين وإبعادهم عن صناديق الاقتراع. وفي ٩ مارس؛ أشار رئيس لجنة مكافحة الفيروس في البلاد إلى أنّ الأنشطة الاجتماعية لم تتراجع كما هو متوقع، فيما تفشى الفيروس بسرعة. ودعا العديد من المسئولين المحليين إلى فرض المزيد من الحصار. فيما نشر عدد من البرلمانيين على تويتر نداءً لوضع طهران وقم تحت الحجر الصحي الإلزامي، وتعبئة المؤسسات الثورية، مثل: مؤسسة المستضعفين، ومؤسسة الإمام الخميني، ومؤسسات أخرى لشراء وتوزيع الإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها.

الإجراءات الصحية والاجتماعية:

اتخذت إيران خطوات في الأسبوع الأول من إعلان حالة الوفاة، للتحقق من انتشار العدوى. ففي مترو أنفاق طهران، تم تطهير السيارات، وإغلاق متاجر الوجبات الخفيفة. وفي أكثر من اثنتي عشرة مقاطعة، تم إغلاق الأماكن العامة والكليات الجامعية والمدارس والمراكز الثقافية. وتم تأجيل الأحداث التي تجذب جمهورًا كبيرًا، بما في ذلك ألعاب كرة القدم وعروض الأفلام. وتم إلغاء صلاة الجمعة في المحافظات الأربع والعشرين التي ظهر فيها الفيروس. وتم إغلاق المدارس في جميع أنحاء إيران لمدة ثلاثة أيام، اعتبارًا من يوم ٢٩ فبراير. وحثت وزارة الصحة الناس على عدم المصافحة، وتجنب الأماكن المزدحمة.

في ٢٣ فبراير، أصدر الرئيس الإيراني "حسن روحاني" أمرًا بإقامة مركز عمليات وطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا الجديد في البلاد، وكُلفت وزارة الصحة بإنشاء المركز لاتخاذ الإجراءات اللازمة للمساعدة في احتواء المرض، وذلك بعدما تمت تنحية "المنظمة الوطنية للدفاع السلبي" التابعة لـ"الحرس الثوري" والمسئولة تقليديًا عن مكافحة التهديدات البيولوجية، وأنشأت شبكة دفاع بيولوجي عبر جميع المحافظات منذ سنوات، برئاسة محافظين، على أن يكون قادة "الحرس الثوري" نوابًا لهم عن القيام بمهامها بعد تشكيل الحكومة للمركز الوطني. كما أعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة "كورونا" في إيران، في ٤ مارس، إلغاء صلاة الجمعة في جميع المدن الإيرانية حتى إشعار آخر خشية انتشار الفيروس بين المصلين.

في مطلع إبريل، قال "روحاني" إن بلاده تجاوزت مرحلة ذروة تفشي فيروس كورونا في المحافظات، كما أن هناك تراجعًا في تفشي الفيروس ببعض المحافظات الإيرانية، نتيجة تلبية الشعب لتوصيات اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا. مُضيفًا أن هناك "إمكانية لاتخاذ قرارات أكثر صرامة إذا اقتضت الحاجة للحد من الانتشار". وأعلن "روحاني" عن شكره وتقديره للمواطنين لتعاونهم في تطبيق خطة التباعد الاجتماعي. معلنًا خلال اجتماع لمجلس الوزراء أن "الإحصاءات تُظهر انخفاض تفشي فيروس كورونا في جميع المحافظات دون استثناء". على جانب آخر، حذر مسئول صحي من أن طهران أصبحت ملوثة بالكامل بالفيروس.

وفي اليوم التالي، صرح "روحاني" بأنه "قد يفرض قيودًا على التجمعات للحد من انتشار الفيروس"، وأن بلاده لن تواجه مشكلة خلال العام الفارسي الجاري في تأمين العملة الأجنبية والسلع الأساسية والاحتياجات الطبية والدوائية. منوهًا إلى أن على بلاده محاربة الفقر، إلى جانب مكافحة كورونا. مضيفًا: "بحثت مع الفريق الاقتصادي الحكومي عودة بعض الأنشطة الاقتصادية، مع الالتزام بالبروتوكولات الصحية، لما بعد ٨ إبريل، وسنتخذ القرار النهائي الأحد المقبل ٥ إبريل".

في الخامس من إبريل، حذرت وزارة الصحة من التسرع في استئناف العمل بالدوائر الحكومية والورش الصناعية، في وقت أصدر فيه "روحاني" تعليمات تجهز مرحلة ما بعد خطة "التباعد الاجتماعي" التي أقرتها الحكومة لاحتواء تفشي الوباء، في حين أعلن "روحاني" في اجتماع الحكومة استئناف كل الأنشطة الاقتصادية "منخفضة المخاطر"، تحت إشراف وزارة الصحة، من السبت، في المحافظات، قبل أن تبدأ في طهران الأربعاء ١٨ إبريل. ولم يحدد "روحاني" ما يعنيه بالنشاط منخفض المخاطر.

• الإجراءات الاقتصادية:

أعلن الرئيس «حسن روحاني» عن حاجة إيران إلى مليار دولار للتغلب على الوباء، ويأمل في موافقة المرشد الأعلى على منح الحكومة المبلغ من صندوق التنمية الوطني. وفي ١٢ مارس؛ طلبت طهران من صندوق النقد الدولي قرضًا طارئًا قيمته ٥ مليارات دولار اعتمادًا على صندوق الطوارئ البالغ ٥٠ مليار دولار الذي أعلنه صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول الأعضاء في مكافحة فيروس كورونا. كما ناشد وزير الخارجية الإيراني «جواد ظريف» الأمم المتحدة لمساعدتهم في مكافحة الفيروس، في تغريدة له على تويتر، ونشر قائمة بالمواد التي تحتاجها إيران بشكل عاجل، من أجهزة التنفس إلى مجموعات اختبار فيروسات كورونا والأقنعة والأدوية المضادة للفيروسات. وفي رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريس»، دعا «ظريف» إلى رفع العقوبات الأمريكية للسماح للبلاد بمكافحة المرض.

• المساعدات التي تلقتها طهران:

حصلت طهران، في ٢ مارس، على مساعدات طبية من منظمة الصحة العالمية. بينما أرسلت دولة الإمارات طائرتي مساعدات تحملان أكثر من ٣٢ طنًا من الإمدادات، بما في ذلك صناديق من القفازات والأقنعة الجراحية ومعدات الوقاية. وفي ٣ مارس، أرسلت الإمارات طائرة حملت ٧,٥ أطنان من الإمدادات الطبية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، كما حملت معها خمسة خبراء من منظمة الصحة العالمية لمساعدة ١٥ ألفًا من العاملين في مجال الرعاية الصحية. ولاحقًا، في ١٧ مارس، أعلنت الكويت عن تقديم عشرة ملايين دولار كمساعدة إنسانية لدعم إيران.

كما أوضحت القنصلية العامة الإيرانية في شنغهاي أن حجم المساعدات التي تم إرسالها من قبل القنصلية إلى طهران تتضمن ٥ آلاف من المعدات الطبية للتشخيص السريع لفيروس كورونا، و٢٢٠ ألفًا من الكمامات الطبية، و١٠٠ ألف زوج من قفازات طبية. كما قدمت دول مثل (أوزبكستان - تركيا - ألمانيا - فرنسا - بريطانيا - اليابان - قطر - أذربيجان - روسيا) ومنظمة الصحة العالمية مساعدات إنسانية لإيران؛ لمواجهة تفشي وباء كورونا.

في ٣١ مارس، أعلنت وزارة الخارجية الألمانية، في بيان: "تؤكد فرنسا وألمانيا وبريطانيا، أن آلية إنستكس أجرت بنجاح أول معاملة لها، ما سمح بتصدير معدات طبية من أوروبا إلى إيران. هذه المعدات هي الآن في إيران". كما أوضحت الوزارة أن "إنستكس ستعمل على معاملات أخرى" مع إيران و"تواصل تطوير تلك الآلية"، من دون إعطاء تفاصيل أخرى.

الإجراءات الأمنية:

إجراءات الإغلاق: بعد عشرة أيام من تفشي المرض أغلقت إحدى عشرة دولة، بما في ذلك شركاء تجاريون رئيسيون مثل أفغانستان والعراق وتركيا، حدودها مع إيران. وفي ٤ و٥ مارس، تم السماح لرحلتين بإجلاء المواطنين الصينيين لمغادرة طهران إلى مقاطعة قانسو الصينية.

دور المؤسسة العسكرية والحرس الثوري: جاء تدخل المؤسسات العسكرية في إيران على مستويين، ففي المجال اللوجيستي تستعد وزارة الدفاع الإيرانية لتدشين خط إنتاج كمامات والزي الطبي الخاص بمكافحة العدوى، وتتأهب خلال الـ١٠ أيام لإخلاء الشوارع والطرق في إيران. كما عزز "خامنئي" جهود الحرس الثوري الإيراني من خلال منح وضع الشهيد للأطباء والممرضات الذين يموتون بسبب الفيروس، وتعيين رئيس هيئة الأركان كرئيس "قاعدته الطبية" لمكافحة الفيروس، ووصف الوحدة بأنها "تمرين دفاع بيولوجي".

انتفاضة السجون فى ايران:

قرر مجلس القضاء الأعلى في ٢٤ فبراير تشكيل لجنة خاصة من قبل مصلحة السجون بالتعاون مع الطب الشرعي ووزارة الصحة، لاتخاذ الإجراءات الصحية والوقائية للحفاظ على صحة السجناء، وكذلك الإجراءات اللازمة لإيجاد أقسام طبية وعلاجية. علاوة على اتخاذ تدابير بخفض نسبة أحكام السجن بحق المدانين قدر الإمكان، وتجنب إصدار أحكام السجن باستثناء الحالات الضرورية، وكذلك منح إجازات للسجناء المتوفرة فيهم الشروط اللازمة.

وفي ٩ مارس، أعلن رئيس السلطة القضائية عن الإفراج عن نحو ٧٠ ألف سجين بسبب المخاوف من تفشي "كورونا". لكن في ٢٧ مارس، قام عدد من السجناء بالتمرد داخل سجن مدينة سقز بمحافظة كردستان غرب إيران؛ ما يعني أن تلك الإجراءات لم تُنفذ بالشكل الذي تم الإعلان عنه. ففي ٣٠ مارس أيضًا أعلن رئيس الجهاز القضائي في محافظة فارس "كاظم موسوي" عن إخماد "تمردين" في سجن عادل آباد بمدينة شيراز. كما قام السجناء في سجن سبيدار في الأحواز، بالعصيان للاحتجاج على نقص في الإمكانات الصحية وانتشار فيروس كورونا، وهاجمت القوات القمعية لنظام ولاية الفقيه السجناء وقتلت عددًا منهم.

وفي ٣١ مارس، حدث توتر في سجن الأحواز المركزي، الذي يضم العديد من السجناء السياسيين، على خلفية القلق من تفشي فيروس كورونا في السجن. وعمدت إدارة السجن المركزي إلى إخلاء ورشة الأعمال اليدوية، وحولتها إلى مركز لعلاج المصابين بكورونا بسعة ١٠٠ سرير، كما نقل مسئولو السجن المصابين من كل سجون الإقليم إلى هذا القسم في سجن الأحواز المركزي، وسط رفض واحتجاج السجناء على تلك الخطوة، التي من شأنها أن تنقل العدوى لجميع النزلاء وعددهم ٨٠٠٠ شخص. كما تجمع عوائل السجناء أمام سجن سبيدار مطالبين بالكشف عن وضع أقاربهم والإفراج عنهم.

في ١ إبريل، قام أكثر من ١٠٠٠ سجين في سجن يزد المركزي باحتجاج في فناء السجن على تعرضهم لخطر تفشي فيروس كورونا، وعدم منحهم الإجازة، وإجبارهم على أداء الصلاة والطقوس الدينية.

وفي ٢ إبريل، تم تداول بيان مشترك أصدره المحاميان "سعيد دهقان" و"آرش كيخسروي"، ينتقدان فيه أداء القضاء الإيراني في معالجة انتشار فيروس كورونا في السجون، وطالبا بـ"إبقاء المدانين الخطرين فقط في السجون مع الالتزام بالمعايير اللازمة".

الجدل الديني:

ثارت حالة من الجدل الديني حول إجراءات منع المظاهر الدينية في المواقع المقدسة في إيران. فقد دعا رئيس الضريح في مدينة قم الحجاج إلى الاستمرار في القدوم، قائلًا" "نعتبر هذا الضريح المقدس مكانًا للشفاء". وقال "محمد سعيدي"، ممثل المرشد الأعلى الإيراني في قم، في مقطع فيديو: "هذا يعني أن الناس يجب أن يأتوا إلى هنا للشفاء من الأمراض الروحية والجسدية". لكن في ٤ مارس، أعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة "كورونا" في إيران، إلغاء صلاة الجمعة في جميع المدن الإيرانية. وفي ٩ مارس، ألغى المرشد الإيراني "علي خامنئي" الخطاب

الـذي كان يعتـزم إلقـاءه. وفي ٢٠ مـارس، بمدينـة مشـهد (شـمال شرق) بمناسـبة رأس السـنة الفارسـية، بسـبب تفشّي الوبـاء. وفي ١٦ مـارس، تقـرر إغـلاق عـدد مـن الأماكـن الدينيـة بمـا في ذلـك مرقـد الإمـام الشـيعي الثامـن في مشـهد، ومقـام معصومـة في قـم، فتجمـع عدد مـن المعارضـين للقرار، وتظاهـروا في قـم ومشـهد أمـام هذيـن المرقديـن، وقامـوا بكسـر بـاب الضريـح في قـم، ودمـروا الحواجـز في مشـهد، ودخلـوا إلى هذيـن الضريحـين.

وبشـكل عـام، سـعت الحكومـة الإيرانيـة لتجنـب السـخط الشـعبي نتيجة سياسـاتها غير الفعالـة، وتأخّرها في التعاطي بشـكل حاسـم مـع الفيروس، مـن خـلال التنديـد بالعقوبـات الأمريكيـة التـي سـاهمت في عجـز الحكومـة عـن التصـدي لجائحـة كورونـا، ورفـض المسـاعدات مـن واشـنطن، وطلبـت مـن الشـعب الصمـود والمقاومـة باعتبارهـم في حـرب بيولوجيـة، عـلاوة عـلى طلبهـا قرضًـا مـن صنـدوق النقـد الـدولي، بجانـب مناشـدة الأمـم المتحـدة لرفـع العقوبـات لـكي تسـتطيع مكافحـة الفيـروس، عـلاوة عـلى التلاعـب بالمعلومـات حـول وضـع الإصابـات والوفيـات لـكي تسـتأنف العمـل، وتعـود الحيـاة لطبيعتهـا، تجنبًـا للتداعيـات الاقتصاديـة التـي سـتنعكس عـلى شرعيـة الحكومـة واسـتمراريتها، خاصـة في ظـل تزايـد إضراب العمـال والسـجون نتيجـة خوفهـم مـن انتشـار الفيـروس. عـلى الجانـب الآخـر، لم يتوقـف التدخـل الإيـراني في العـراق، إذ تـم إرسـال قائـد الحـرس الثـوري الإيـراني "إسـماعيل قـآني" لمقابلـة النخـب السياسـية العراقيـة، ومحاولـة التوفيـق بينهـم، لضـمان سـيطرة طهـران وتمـدد نفوذهـا هنـاك.

أهم الشخصيات في الحكومة التي تعرضت للجائحة:

- نائب وزير الصحة « ايراج حريرشي».
- نائبة الرئيس المكلفة بالمرأة والأسرة «معصومة ابتكار»
- وفاة «آية الله هاشم بطائي جولباياناجي» عضو مجلس الخبراء المسؤول عن اختيار المرشد الأعلى المقبل لإيران.

بيت المرشد الإيراني "آية الله علي خامنئي":

- أعلـن فريـد الديـن حـداد عادل، نجل صهر المرشـد إصابته بكورونا، هو نجل غلام على حداد عادل عضو تشـخيص مصلحة النظام ومستشـار خامنئى.
- آية الله سيد جعفر كريمي، مسئول شورى الاستفتاء بمكتب المرشد الأعلى توفى ٢٨ مارس.
- على أكبر ولايتي: مستشار المرشد الأعلى أصيب مارس الماضي وأُعلن شفاءه قبل أيام.

أهم الشخصيات في مجلس تشخيص مصلحة النظام:

- وفاة محمد مير محمدي، عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، جراء إصابته بفيروس كورونا المستجد عن عمر ناهز الـ ٧٢ عامًا.
- إصابة «سيد محمد صدر» عضو تشخيص مصلحة النظام ومستشار وزير الخارجية.

أهم الشخصيات في مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان الإيراني):

- إصابة النائب الإيراني "مجتبى ذو النور" رئيس لجنة الأمن القومي والشئون الخارجية في البرلمان الإيراني.
- إصابة النائب الإيراني "محمود صادقي".
- إصابة "معصومة آقابور عليشاهي" النائبة عن مدينة شبستر.
- وفاة النائب "محمد علي رمضاني دستك".
- وفاة "فاطمة رهبر" (٥٥ عامًا) النائبة عن مدينة طهران، وكانت انتخبت مؤخرًا نائبة في مجلس الشورى.
- إصابة "زهرة اللهيان"، نائبة منتخبة حديثًا.
- ٢٣نائبًا آخرين، بحسب نائب رئيس البرلمان الإيراني "عبدالرضا مصري".

أبرز رجال الدين:

- وفاة «آية الله محسـن حبيبي»، رئيس الحوزة الدينية في مدينة قم ومدير مدرسـة مجتهدي طهران، وعضو شـورى إدارة الحوزات العلمية في طهران.
- وفاة «مجتبى فاضلي»، مدير مكتب «آية الله موسى شبيري زنجاني» والمسئول التنفيذي والمالي لمكتبه.

الحرس الثوري الإيراني:

- وفاة الجنرال ناصر شعباني: وهو من القادة البارزين في الحرس الثوري.
- وفاة فرزاد تذرى المستشار السياسي السابق في الحرس الثوري الإيراني.
- مطلع مارس أعلن الحرس الثوري الإيراني وفاة ٥ من عناصره بفيروس كورونا
- وفاة العقيد حبيب برزجر أحد مؤسسي الحرس الثوري.

ثانيًا- الحالة التركية:

النسخة الأوروبية في الشرق الأوسط

بداية الانتشار:

في ١٠ مارس جرى تشخيص أول إصابة بفيروس كورونا المستجد بتركيا لشخص قالت أنقرة إنه حمل الإصابة معه من أوروبا. وقال وزير الصحة التركي «فخر الدين قوجة»، إن «كورونا ليس أقوى من التدابير التي اتخذناها، وإصابة شخص به لا يمثل خطرًا بالكلية، فقد تم عزله، ومن ثم لا يوجد تهديد بالنسبة للمجتمع». وفي اليوم التالي، تم تأكيد أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد.

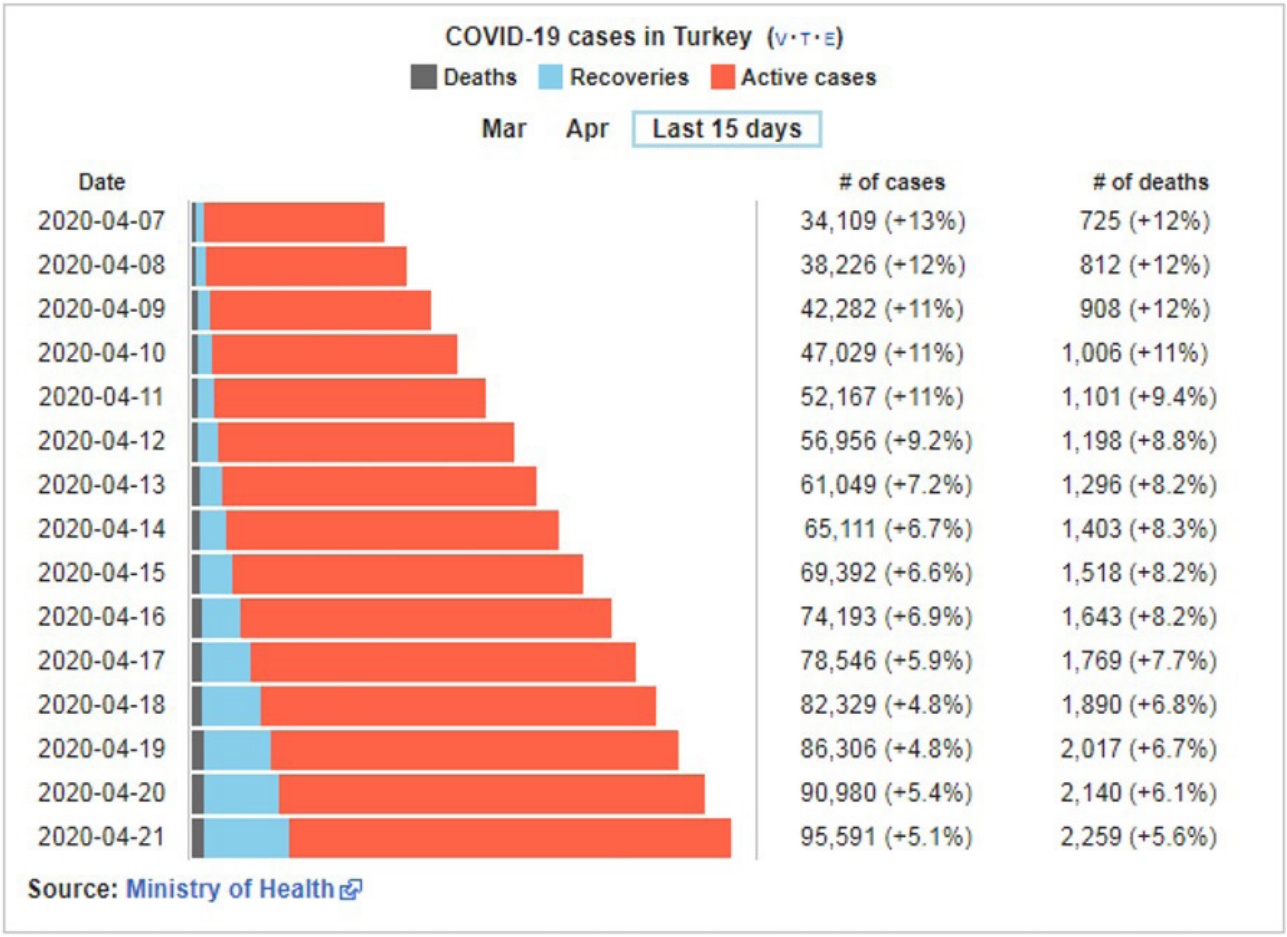

إجراءات المجابهة الصحية والاجتماعية:

• أعلن "إبرهيم قالن"، المتحدث باسم الرئاسة التركية، في ١٢ مارس "تعطيل المدارس لمدة أسبوع والجامعات ٣ أسابيع اعتبارًا من ١٦ مارس"، موضحًا أن طلاب المدارس سيتلقون التعليم من المنازل عبر قنوات تلفزيونية والإنترنت، اعتبارًا من ٢٣ مارس ولمدة أسبوع. وأضاف: "تأجيل الزيارات الخارجية للرئيس أردوغان في إطار التدابير ضد كورونا. كما ستقام المسابقات الرياضية بدون جمهور حتى نهاية إبريل"، مؤكدًا أن "التدابير التي اتخذتها تركيا لمواجهة كورونا أثبتت فعاليتها قارنة مع البلدان الأخرى".

• كثّفت البلديات من عمليات تعقيم وسائل النقل العام، والمؤسسات والمرافق .

• أكد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، في ٢٥ مارس، أن بلاده ستتغلب على تفشي فيروس كورونا خلال أسبوعين أو ٣ أسابيع من خلال الإجراءات الجيدة مع الحد من الأضرار إلى أقل حد ممكن. فيما مددت أنقرة إغلاق المدارس حتى ٣٠ إبريل. لكن في ٢٨ مارس،

دعا "أردوغان" الشعب التركي إلى تطبيق "الحجر الصحي الطوعي"، وعدم مغادرة منازلهم إلا من أجل الاحتياجات الأساسية والطارئة، كما أعلن تعليق جميع الرحلات الجوية الدولية، وقال إن مجالس لمكافحة الوباء سيتم تشكيلها في ٣٠ مدينة كبرى في تركيا، لاتخاذ احتياطات إضافية إذا لزم الأمر. واتخذ الرئيس التركي عدة قرارات، أبرزها إيقاف رحلات الطيران إلى كل دول العالم، بالإضافة لمنع تنقل المواطنين بين الولايات التركية، إلا بإذن من الوالي. كما أعلن إغلاق الحدائق العامة والغابات والمتنزهات في عطلات نهاية الأسبوع، وتقليص عدد الموظفين العاملين في المؤسسات العامة والخاصة "إلى الحد الأدنى". كما قرر منع جلوس الركاب بمحاذاة بعضهم بعضًا في وسائل النقل، وفرض مسافة إجبارية بين الركاب. وتقرر إخضاع الجنود الأتراك للحجر الصحي مدة ١٤ يومًا، عند بدء مهامهم وعند الانتهاء منها. وأعلن "أردوغان" عن تشكيل مجالس من الخبراء لكل محافظة، لتقرير الإجراءات الواجب اتخاذها لمنع تفشي الوباء حسب ظروف كل محافظة.

الإجراءات الاقتصادية:

أعلن "أردوغان"، في ٣٠ مارس، إطلاق حملة تبرعات وطنية لدعم متضرري فيروس كورونا، افتتحها بالتبرع براتبه لمدة ٧ أشهر، كما يمكن للمواطنين الأتراك المشاركة فيها، داعيًا رجال الأعمال وأهل الخير وكافة نواب البرلمان وأعضاء الأحزاب، على رأسها العدالة والتنمية الحاكم، ورؤساء البلديات، إلى المشاركة في الحملة. كما أكد أن الحكومة ستُقدم ١٠٠٠ ليرة تركية كمساعدة نقدية لمليوني أسرة مسجلة في برامج المساعدة الاجتماعية. وأضاف إدراج ٥٠ مليار ليرة تركية كمورد لمصدرين من خلال تمديد سداد الاعتمادات خلال ٩٠ يومًا، ورفع حد صندوق ضمان الائتمان إلى ٥٠ ألف ليرة وقدرته إلى ٤٥٠ مليار ليرة لتلبية ٨٥٠ ألف طلب للقروض.

المساعدات الخارجية:

• **٣١ يناير:** أرسلت "الوكالة التركية للتعاون والتنسيق" (تيكا) مساعدات طبية إلى الصين لدعم جهود مكافحة فيروس "كورونا الجديد"، ونُقلت المساعدات على متن طائرة شحن عسكرية أرسلتها تركيا من أجل إجلاء مواطنين أتراك وعدد من مواطني دول أخرى، مقيمين في مدينة ووهان الصينية. وتضم المساعدات ١٠٠ سترة واقية من الأخطار البيولوجية، و٩٣ ألفًا و٥٠٠ كمامة طبية، و١٠٠ قطعة ملابس واقية للاستخدام مرة واحدة.

• **١٧ مارس:** أصدرت وزارة الصحة التركية بيانًا أفادت فيه بأن نائبة الوزير "أمينة ألب مشا"، والسفير الإيراني في أنقرة "محمد فارزماند"، وقّعا اتفاقًا بين البلدين، حول تقديم أنقرة مساعدات لطهران في المجال الطبي. وفي إطار الاتفاق، أرسلت تركيا ١٠٠ طرد يضم مستلزمات تشخيص، و٤ آلاف و٧١٥ زيًّا طبيًّا، و٢٠ ألف مريول طبي، وألفين و٤ نظارات طبية، و٤ آلاف كمامة من طراز "N٩٥"، و٧٨ ألف كمامة ثلاثية الطبقات.

• **٢١ مارس:** أعلن "فؤاد أقطاي"، نائب الرئيس التركي، تقديم بلاده مساعدة مالية إلى جمهورية شمال قبرص التركية، قدرها ٧٢ مليون ليرة (نحو ١١ مليون دولار)، لدعمها في مكافحة فيروس كورونا.

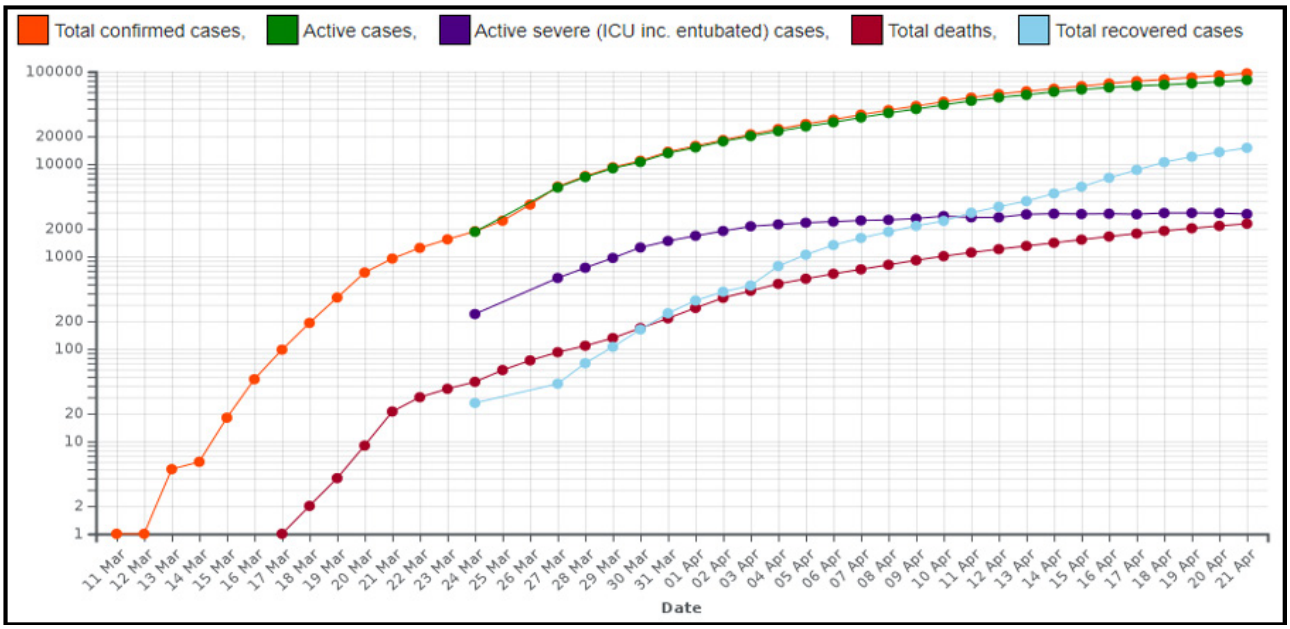

سياسة براجماتية:

بشكل عام، حاول «أردوغان» التغطية على تنامي معدلات الإصابة، وعدم اتخاذ إجراءات حاسمة من بداية الأزمة، لضمان استمرار العمل والإنتاج تحت أي ظروف. وانتهج الرئيس التركي سياساته البراجماتية التي تروج له ولحزبه الحاكم، وتعتمد على أن بلاده تحت قيادته قادرة على تخطي الأزمة من خلال إعلانه أن بلاده تعتمد على نفسها في تصنيع الكمامات وأدوات الفحص ومستلزمات الأساسية لمكافحة الفيروس، فضلًا عن إطلاقه حملة تبرعات للمساعدات للتغلب على تفاقم الأوضاع الناجمة عن جائحة كورونا. وتُعتبر سياسة «أردوغان» في إدارة الأزمة الحالية بمثابة تقييم واختبار لقدرته على الاستمرار في الحكم بعد تحويله النظام السياسي التركي من برلماني إلى رئاسي؛ حيث مركزية السلطة في يده.

أما على صعيد السياسة الخارجية؛ فكما هو الحال بالنسبة لإيران، لم تُغير «الجائحة» من سياسات تركيا الخارجية بمناطق الصراع في سوريا وليبيا. كما لم تتغير التناقضات التركية، فهي على حالها في العلاقة مع إسرائيل، إذ أُعلن عن توريد أنقرة شحنات من المواد والمعدات الطبية لإسرائيل. وكشف تحقيق لوكالة «بلومبيرج» عن هبوط ثلاث طائرات إسرائيلية في قاعدة إنجرليك الجوية، في ١٦ إبريل الجاري، لنقل الشحنة. وفيما اعتبر مسئول تركي رفيع أن أنقرة وافقت على بيع معدات طبية لإسرائيل لأسباب إنسانية، فإن القدس سوف ترد بالمثل من خلال السماح بمساعدة تركية للفلسطينيين. في المقابل، ردت مصادر إسرائيلية لموقع واينت الإخباري بأن الصفقة تجارية، وليست إنسانية بطبيعتها، وأنه لا صلة لها بالمساعدة للفلسطينيين.

ثالثًا- الحالة الإسرائيلية:

«كورونا».. اختبار «مناعة» في مواجهة «ارتباك سياسي»

تبدو إسرائيل دائمًا مسكونة بحالة الخوف من التهديدات الخارجية بشكل رئيسي، وتقيس بشكل دوري مؤشرات «مناعة» الدولة كل عام. لكن أظهرت جائحة كورونا أنه يظل هناك مصدر للتهديد غير متوقع، أو تم تجاهله رغم التحذيرات بحسب بعض التسريبات مؤخرًا. ومن المرجح أن سيولة الوضع السياسي كانت لها انعكاساتها على إدارة ملف مواجهة «كورونا». ولا يمكن تجاهل أن إسرائيل -كما هو الحال في إيران- كانت أكثر اعتمادًا على الأدوات الأمنية في التعامل مع تلك المواجهة.

المؤشرات العامة لتطورات «كورونا» في إسرائيل

COVID-19 cases in Israel (v·t·e)

Deaths Recoveries Active cases

Feb Mar Apr Last 15 days

Date	# of cases	# of deaths
2020-04-07	9,313 (3.8%)	59 (15.7%)
2020-04-08	9,749 (4.7%)	71 (20.3%)
2020-04-09	10,067 (3.3%)	79 (11.3%)
2020-04-10	10,441 (3.7%)	92 (16.5%)
2020-04-11	10,825 (3.7%)	96 (4.3%)
2020-04-12	11,223 (3.7%)	103 (7.3%)
2020-04-13	11,809 (5.2%)	110 (6.8%)
2020-04-14	12,159 (3%)	117 (6.4%)
2020-04-15	12,526 (3%)	126 (7.7%)
2020-04-16	12,802 (2.2%)	140 (11.1%)
2020-04-17	13,073 (2.1%)	148 (5.7%)
2020-04-18	13,265 (1.5%)	158 (6.8%)
2020-04-19	13,491 (1.7%)	171 (8.2%)
2020-04-20	13,713 (1.6%)	173 (1.2%)
2020-04-21	13,883 (1.2%)	182 (5.2%)

Sources: [10]

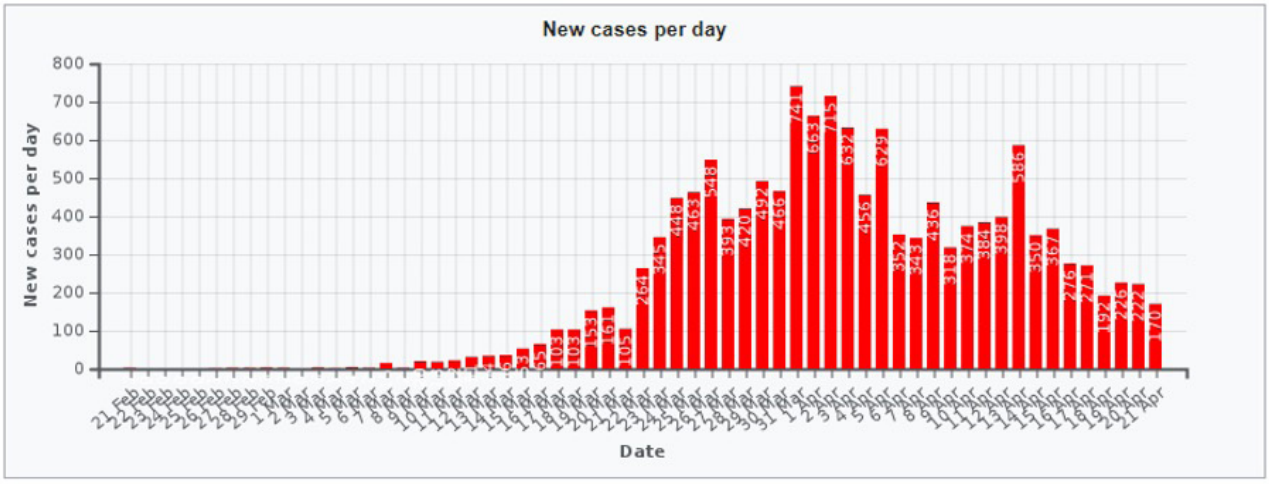

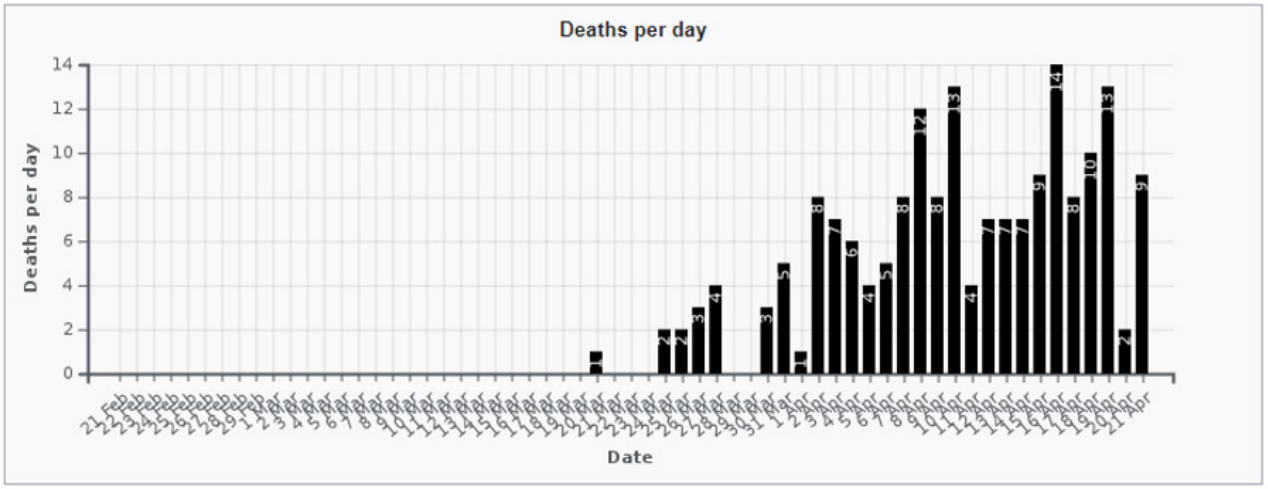

وتظل عملية تشكيل الحكومة الإسرائيلية هي الحدث السياسي الأبرز في إسرائيل، وكانت جائحة «كورونا» دافعًا للاتفاق على تشكيل حكومة «وحدة وطنية»، وإن كان هناك مخاض عسير لهذا التشكيل، حيث كان هناك اتفاق على تشكيل حكومة من أحزاب اليمين وجناح «بيني جانتس» في تكتل «أبيض - أزرق»، حيث تم الاتفاق على توزيع الحقائب، لكن تبادل الطرفان الاتهامات بشأن توزيع لجان الكنيست، ف«نتنياهو» أعلن أنه كان هناك اتفاق على تشارك القرارات، وأن هذا لم يتحقق في تشكيل اللجان مع الليكود وحلفائه. في المقابل، اعتبر «بيني جانتس» أن «نتنياهو» مراوغ دون عرض تفاصيل، ويرى مراقبون أنه لا تزال هناك فرصة لتسوية هذا الإشكال. وتوصل الطرفان في ٢٠ ابريل إلى اتفاق « صفقة « لتبادل رئاسة الحكومة فيما بينهما حتي لا يضطران للذهاب إلى انتخابات رابعة .

أولًا- الهاجس التاريخي «الطائفة أولًا»:

في لحظات الكوارث، ينكفئ المجتمع اليهودي على فكرة الخوف من التهديد الذي يمكن أن يطال الطائفة اليهودية في إسرائيل والعالم، وأنها كطائفة تمثل أقلية يُخشى من أن تتعرض للإبادة أو الانقراض. ويفسر هذا الهاجس لماذا ظهر أول تحرك في اتجاه التعامل مع القومية اليهودية، قبل فكرة التحرك على مستوى «الدولة». في هذا السياق، تم بناء منصات عديدة كمنظومات إنذار مبكر للتعامل مع المجتمع اليهودي حول العالم، ورصد آثار فيروس كورونا عليه، وتقييم التفاعلات التي يتعرض لها هذا المجتمع حول العالم من حيث رصد حالات الإصابات، وعرض الخدمات التي تقدم له، وتقييم الأوضاع بشكل مستمر وعلى مدار الساعة. كما أنشأت المكتبة الوطنية في إسرائيل أرشيفًا للجالية اليهودية لتوثيق التأثير غير المسبوق للأزمة على الثقافة والتقاليد والقانون والمجتمع اليهودي حول العالم.

وقد عكست هذه المنصات عددًا من المؤشرات، منها:

- متابعة الحالة الصحية للحاخامات. فهناك تصور بأن الفيروس أودى بحياة الكثير من الحاخامات حول العالم.
- رصد وضع المعابد التي تعرضت للحجر الصحي الكامل.
- دفن الضحايا، وهو أحد التحديات التي يواجهها المجتمع اليهودي في بؤر التفشي، فهناك ضغوط لدفن اليهود وفقًا للطقوس اليهودية.
- العدائيات ضد اليهود من قبل المنظمات العنصرية. وتم تحديد منظمات التفوق الأبيض، والنازيين الجدد، حيث يحثون عناصرهم على نشر الفيروس ضد اليهود، ونشر شائعات بأن اليهود هم من خلقوا الفيروس، استنادًا إلى مقولة لعلماء التاريخ اليهودي: «تاريخيًّا هناك إلقاء للوم على اليهود بنشر الأوبئة».
- يرصد التقرير كثيرًا من الحالات المصابة لمن كانوا في أنشطة خارجية تتعلق بالأنشطة اليهودية حول العالم.
- تعليق المنتديات اليهودية المشتَرَكة حول العالم.
- تعزيز عملية التبرعات لصناديق الرعاية اليهودية «المؤشرات قاتمة» في المستقبل

ثانيًا- المتشددون وبؤر تفشي الوباء في إسرائيل:

على عكس المؤشر السابق؛ يُنظر إلى مجتمع الحريديم في إسرائيل على أنه أحد عوامل انتشار الفيروس بسبب سلوكياته، وعدم التزامه بقواعد الحجر الصحي. واللافت أن وزير الصحة الإسرائيلي الذي ينتمي لهذا التيار كان أحد أسباب ظهور إصابات إيجابية لدى الحكومة، ونقلها إلى رئيس الوزراء ورئيس الموساد.

- أُعلنت منطقة «بني براك» (٢٠٠ ألف نسمة) ذات الغالبية الحريدية، بؤرةً لتفشي الوباء (الأعلى في إسرائيل بواقع ٩٦٦ حالة إصابة بالفيروس، تم تأكيد نصفها تقريبًا حالات إيجابية، بواقع ٤١٨ وقت اتخاذ الإجراءات في ٣ إبريل ٢٠٢٠)، لكن هناك تقديرات صحية تشير إلى احتمال تعرض حوالي ٤٠٪ من سكان المدينة للإصابة، أي حوالي ٧٥ ألفًا، الأمر الذي استدعى تدخل الجيش للمساعدة المدنية، فيما فرضت الشرطة طوقًا حول الموقع.

- تشكيل خلايا عمل طوارئ مشكّلة من الشرطة (ألفي شرطي لفرض حظر شامل) والجيش (الفرقة ٩٨ مظلات) ونجمة داود ووزارة الصحة في تلك المناطق.

- البنية التحتية في مناطق الحريديم، لا سيما بنية الاتصالات، لا تقدم الدعم المطلوب للأجهزة والقوات، نظرًا لانخفاض مستوياتها في تلك الأوساط.

- تهيئة معازل عبارة عن فنادق تناسب تلك الفئة من المتدينين.

- تقديرات الجيش الإسرائيلي بأن هناك مناطق أخرى كبؤر محتملة منها (إلعاد - مجدل - هعيمق - أجزاء من القدس).

- المجتمعات العربية كانت أقل تسجيلًا للإصابات نسبيًّا بشكل عام في إسرائيل، في الأسابيع الأولى، لكن هذا الوضع لم يستقر على حالة، ففي الأسبوع الثاني من إبريل ظهرت بؤرتان في المناطق العربية، تم عزلهما، وهما دير الأسد والبعنة، الأمر الذي أكد استنتاجًا سابقًا لمركز «جفعات هافيفا» بأن نقص الموارد الصحية للتشخيص في تلك المواقع كان السبب وراء عدم رصد الحالات بشكل واقعي، لا سيما في مثل تلك البلدات حيث طبيعة التوزيع الديمغرافي للعرب الذين يعيش ٧٠٪ منهم في قرى ومنازل فردية.

- نشر المختبرات المركزية والمتنقلة بواقع ٢٧ مختبرًا في إسرائيل.

ثالثًا- تغير نمط التهديد من الأمني إلى الصحي:

فقد اعتاد الإسرائيليون الاستجابةَ لإجراءات التعامل مع التهديدات الأمنية التي تفرض إجراءات معينة. لكن الاستجابة لأنماط جديدة من التهديدات، منها الحجر الصحي، لا يزال محل نظر، وفق أغلب التقديرات الإسرائيلية. ولم تكن الجبهة الداخلية مستعدة، وفق تقديرات أمنية إسرائيلية تشير إلى أن الجبهة الداخلية لم تكن مستعدة للتعامل مع تفشي الوباء، ساعد على ذلك الظرف السياسي، إضافةً إلى عدم ملاءمة القوانين المدنية للتعامل مع الجائحة، أو ما يُعرف بـ «الطوارئ المدنية».

رابعًا- إجراءات التعامل مع الجائحة:

١- حالة طوارئ:

تعتبر إسرائيل نفسها دولة طوارئ بشكل عام، منذ ظهورها عام ١٩٤٨. وفي ظل الظروف غير الاعتيادية تتخذ منظومات طوارئ أكثر تشددًا على المجتمع الإسرائيلي، على أكثر من مستوى، سواء في داخل إسرائيل، أو الجاليات اليهودية في الخارج. لكن على الصعيد الداخلي هناك جدل كبير بسبب الظروف السياسية، سواء التي يمر بها الكنيست أو الوضع الحكومي الراهن في مرحلة ما بعد الانتخابات. ومنذ بدء الأزمة مُنحت أجهزة الأمن الإسرائيلية المختلفة أدوارًا واسعة وذات أولوية، وأهم المؤشرات في هذا السياق هي:

- **توسيع الصلاحيات الشرطية:** مُنحت الشرطة صلاحيات واسعة بهدف ضبط عملية التباعد الاجتماعي، والتي تضطلع بها وكالة الأمن الداخلي، حيث مُنحت الشرطة صلاحيات واسعة لتطبيق الحجر تتضمن المواقع الجغرافية وبيانات المطالَبين بالحجر بالتعاون مع شركات الاتصالات، وذلك دون الحاجة إلى الرجوع للقضاء. وعلى الرغم من الجدل الواسع حول المشروعية القانونية لتلك الخطوة، حيث كان هناك اعتراض من الكنيست قبل انتهاء ولايته، لكن هناك تأييد من جانب القضاء من جهة، كما أن الشرطة مُنحت تلك الصلاحيات بموجب نظام الطوارئ.

- **الشاباك:** أثير الجدل ذاته بشأن صلاحيات وكالة الأمن الداخلي في توسيع صلاحياتها بشكل غير مسبوق بما يفرض قيودًا على الحريات المدنية بدون المراجعات القضائية والبرلمانية، لا سيما ما يتعلق باستخدام أوسع لبيانات الأفراد يتجاوز عملية احتواء انتشار الفيروس، فهناك مخاوف من إمكانية استخدام المعلومات والبيانات في المستقبل.

٢- الموساد يضطلع بدور رئيسي:

رصدت العديد من التقديرات الإسرائيلية أن اتجاه التركيز الحالي لعمل الموساد هو منح أولوية للتصدي لانتشار «كورونا»، ووفق تقديرات الموساد المعلنة فإن تحول اهتمامات الموساد في الفترة الحالية ليس استثناء، وإنما هو الدور التقليدي الذي تضطلع به كافة أجهزة الاستخبارات على مستوى العالم. لكن الإضافة التي تشير إليها تلك التقارير تتعلق بالإشارة إلى «خبرة أجهزة الاستخبارات في الوصول إلى المعدات الطبية التي لا تقدر بثمن». وفي هذا السياق، هناك عدد من المؤشرات حول هذا الدور، منها على سبيل المثال:

- الهدف الأساسي الذي يعمل عليه الموساد هو عدم الوصول إلى الحالات (النماذج) الخطرة، كإيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة.
- أجرى الموساد عدة عمليات لجلب مئات الآلاف من اختبارات PCR إلى إسرائيل، وأدوات اكتشاف الفيروس المختلفة، والكواشف الكيميائية الخاصة بالاختبارات المعملية.
- تأكيد الموساد -وفقًا لرئيس قسم التكنولوجيا- أنه خاض معركة «شرسة» وخفية للحصول على كميات محدودة من أجهزة التنفس الصناعي بأي ثمن (أجرى ثلاث عمليات شحن تصل تقريبًا إلى ٢٠٠ جهاز). ويؤكد أنه لا يزال هناك نقص في تلك الأجهزة (هناك تكليف للموساد بتوفير ٧٠٠٠ جهاز تنفس صناعي). كما حصل على ٢٥,٠٠٠ قناع N٩٥ - ٢٠,٠٠٠ جهاز فحص - ١٠ ملايين قناع جراحي - ٧٠٠ بدلة وقائية للمسعفين الذين يقومون بالاختبار الأولي للكشف عن المصابين، دون الكشف عن مصدر تلك الأجهزة والأدوات.
- تعويض النقص الشديد في أجهزة التنفس الصناعي من خلال التصنيع المحلي. ووفقًا لتقرير عن الموساد، جرى الحصول مؤخرًا على المعلومات الأساسية اللازمة للتصنيع المحلي لأجهزة التنفس الصناعي عن طريق عملية معقدة، لكن سيتم التعامل مع هذه العملية في إطار من السرية. ومن المتصور أن هناك تداخلًا مع الجيش في هذا السياق، حيث أشار «يانيف روتيم»، رئيس قسم البحث والتطوير بوزارة الدفاع، إلى أن الهدف هو إنتاج المئات من أجهزة التنفس الصناعي خلال أسبوع، على أن تتم زيادتها بالتدريج. كما يُشار إلى أن هناك تضاربًا رسميًّا في الأرقام حول المتاح من تلك الأجهزة بين وزارة الصحة ولجنة الكنيست، حيث أشارت الأخيرة إلى أن هناك ١٤٣٧ جهاز تنفس صناعي في البلاد لا تزال متاحة لعلاج المرضى. وفي المقابل، اعترضت وزارة الصحة، وقالت إن هناك ٢٨٦٤ جهاز تنفس صناعي متاحًا.
- رصد معدلات الشائعات حول الأزمة بشكل عام والتي تصل إلى متوسط ٢٠٠٠ شائعة يوميًّا يتم تصنيفها بين كاذب وحقيقي، وإعداد تقارير بشأنها.
- وضع رئيس الموساد «يوسي كوهين» في الحجر الصحي الذاتي، عقب اجتماعه مع وزير الصحة الحاخام «يعقوب ليتسمان» الذي تأكدت إصابته وزوجته بالفيروس.

خامسًا- فكرة التفوق الإسرائيلي:

تعتبر إسرائيل نفسها أحد أهم مراكز البحث العلمي في العالم، ودخلت حلبة المنافسة مبكرًا ضمن مساعٍ لتقديم إسهامات علمية في هذا الصدد، منها على سبيل المثال:

دور معهد الدراسات البيولوجية -التابع لرئاسة الوزراء- والذي حصل على منحة دعم مالي خاصة من الحكومة في إطار دعم العمل البحثي فيه. وأسفر دوره عن عدد من النتائج منها:

- أعلن التوصل إلى القدرة على تشخيص الفيروس وخصائصه: خلال الفترة السابقة كان هناك جدل كبير في إسرائيل حول تقييم منظومة الاكتشاف ومدى فاعليتها (مدير عام الصحة «موشيه بار سيمان طوف» أشار إلى أن نسبة دقة اختبارات PCRالتي تتم للكشف عن فيروس كورونا في إسرائيل تبلغ ٧٠٪، وليس ٩٠٪ كما كان يُعتقد سابقًا). كما كشفت القناة ١٣ الإسرائيلية، نقلًا عن كبار مسئولي الصحة، أن معدلات الدقة لاختبار تفاعل PCR تبلغ ٥٠٪. ومن المتصور أن عملية التطوير في هذا الاتجاه اعتمدت على الدراسات الصينية التي تم تقديمها.
- دراسات مقارنة: حصلت إسرائيل على خمس شحنات عينات من الفيروسات من بلدان مختلفة أعلن من بينها عن شحنات من إيطاليا واليابان والصين، تم تأمينها بشكل خاص من خلال معهد البحوث البيولوجية، وتجميدها عند -٨٠ درجة مئوية. كما تمت المقارنة مع الدراسات التي أعدتها أكثر من جهة دولية متخصصة في الصين والولايات المتحدة وغيرها، تضمنت نشرات التسلسل الجيني للفيروس بعد فترة وجيزة من انتشاره في يناير ٢٠٢٠، وكذلك المقارنة بنتائج معهد ماساتشوستس.
- القيام بعمل تجارب سريرية: يقوم المعهد بعمل تجارب سريرية يُعتقد أنها متقدمة -وفق تقديراته- على تطوير لقاح خاص يعتمد على حقن البلازما.

• المركز الإقليمي للبحث والتطوير التابع لوزارة العلوم والتكنولوجيا: أعلن العلماء أنهم حددوا مرشح لقاح COVID-١٩ محتمل كمنتج ثانوي، لقاح IBV، وأجروا التعديلات الجينية المطلوبة لتكييف اللقاح مع COVID-١٩، السلالة البشرية للفيروس التاجي. حيث كان المعهد يُجري اختبارات على الدواجن قريبة وراثيًا من سلالة الفيروس.

•أعلنت شركة BATM Advanced الإسرائيلية، وهي مزود للتكنولوجيا لحلول الشبكات وأنظمة المختبرات الطبية، تطوير مجموعة أدوات تشخيصية سريعة ودقيقة للفيروس nCoV-٢٠١٩. وقالت الشركة إن المجموعة التي طورها قسم الطب الحيوي ستسمح للمختبرات باكتشاف ما إذا كان المريض مصابًا بالفيروس في حوالي ٢٥ دقيقة. وخضعت المجموعة لاختبار من قبل العديد من المعامل والمستشفيات المركزية.

• اكتشاف جهاز لتشخيص الفيروس: أعلن مخترع منظومة الدفاع الصاروخي «القبة الحديدية»، د. داني جولد، عن سلسلة حلول تكنولوجية يجري العمل على إنتاجها في إسرائيل لمواجهة كورونا، وبينها جهاز يكشف عن المرض عبر مكالمة هاتفية. كما أعلن أنه يجري تطوير تكنولوجيا تتبع المرضى وتحركاتهم بواسطة تتبع مكان هواتفهم. والعمل على اختراع ماكينات تنفس صناعي بسيطة. ويستعين في طاقمه بممثلين عن الشركات الخاصة التي تهتم بالاختراعات الجديدة والتكنولوجيا العالية وشركة الصناعات الجوية التابعة للجيش الإسرائيلي وشركات إنتاج السلاح.

سادسًا- التداعيات الاجتماعية والاقتصادية:

بطالة حادة تصل إلى ربع القوى العاملة في إسرائيل:

•وصلت نسبة البطالة في إسرائيل إلى ٢٣,٤٪ وفق أحدث التقديرات بعد تسريح أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ إسرائيلي من وظائفهم في شهر مارس بسبب وباء كورونا. ويشمل هذا العدد ١٦٠,٠٠٠ شخص كانوا عاطلين عن العمل قبل بدء الأزمة. ويشكل هذا الرقم الهائل حوالي ربع القوى العاملة في إسرائيل. فيما قدم ٢٤,٠٠٠ إسرائيلي طلبات للحصول على مخصصات بطالة. ٨٩,٨٪ منهم تم إخراجهم في إجازة غير مدفوعة الأجر من أماكن عملهم، في حين تمت إقالة ٦,٣٪. ومن المتوقع ألا يكون لحوالي ٢٠٪ من العاطلين عن العمل وظائف ليعودوا إليها بعد انتهاء الأزمة ورفع إجراءات الإغلاق.

• تقوم الحكومة بتغطية ٧٥٪ من أجور المستخدمين لفترة محدودة من الوقت، لا يحق للعاملين لحسابهم الخاص الحصول على مخصصات بطالة. وتعمل الحكومة على حزمة من المتوقع أن تمنح حوالي ١٧٥,٠٠٠ شخص يعملون لحسابهم الخاص منحة تصل قيمتها إلى ٦٠٠٠ شيكل (١٦٧٥ دولارًا) بمتوسط دفع متوقع يبلغ ٤٣٠٠ شيكل (١٢٠٠ دولار).

• رصد ٢٢ مليار دولار مساعدات حكومية: أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية عن رصد حزمة مساعدات بقيمة ٨٠ مليار شيكل (٢٢,٤ مليار دولار) للتخفيف من الآثار الاقتصادية للفيروس التاجي. حيث من المتوقع أن تصل إعانات البطالة إلى ١٥ مليار شيكل في المدى المتوسط.

سابعًا- الموقف تجاه الفلسطينيين:

تمثلت أبرز المواقف الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في المسارات التالية:

• إغلاق الحدود مع الضفة والقطاع:

- في ١٨ مارس، قامت إسرائيل بإغلاق كافة المعابر مع الضفة الغربية وقطاع غزة، وقال مسئولون إنه سيتم منح استثناءات للحالات الإنسانية، وللفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية للعمل في إسرائيل في مجالات بعينها، مثل الزراعة والخدمات الصحية والرعاية والبناء. في ضوء إجراءات اتخذتها قبل ذلك منذ ٥ مارس.

- الموقف من العمالة الفلسطينية: ذكر «يوتام شيفر»، مدير القسم الدولي بوحدة وزارة الدفاع الإسرائيلية المشرفة على الأنشطة المدنية في الأراضي الفلسطينية، أنه سيتعين على جميع العمال الذين يدخلون إلى إسرائيل البقاء داخلها من شهر إلى شهرين. وأشار إلى أنه لن يُسمح للعمال بالعودة للضفة الغربية. وأشارت بعض التقارير إلى أنه كان مسموحًا لحوالي ٧٥,٠٠٠ عامل فلسطيني في «القطاعات الحيوية» بالدخول، على أن يلتزموا بشرط الشهرين، وتعاطى مع هذا القرار ما بين ٣٥,٠٠٠-٤٥,٠٠٠ عامل.

•النظرة الفلسطينية للتعامل الإسرائيلي:

في بداية الأمر كان هناك مستوى من التنسيق المشترك على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وطالبت السلطات الإسرائيلية بإجراء الفحوصات للعائدين بعد اكتشاف وفيات بسبب تلك الحالات. لكن سرعان ما أخذ التوتر يخيم على إدارة الملف على الجانبين، لا سيما بسبب ملف العمالة الفلسطينية في إسرائيل. فبعد تسجيل إصابة ١٥ فلسطينيًا بفيروس كورونا من العمّال في إحدى المستوطنات الإسرائيلية، اعتبر رئيس الوزراء الفلسطيني «محمد أشتية» أن «الثغرة الحقيقية في معركتنا ضد تفشي فيروس كورونا هي الاحتلال ومستوطناته وحواجزه وكل إجراءاته». واتهم الاحتلال الإسرائيلي بـ«إفشال جهودنا لحماية أبناء شعبنا ووقف تفشي الوباء».

• **تنامي الاستيطان بشكل غير مسبوق**، وفقًا لما كشف عنه مسئول الملف الاستيطاني «وليد عساف»، حيث كشف عن أن الإسرائيليين يستغلون انتشار الفيروس لخلق وقائع جديدة على الأرض، مشيرًا إلى أنه خلال الشهرين الماضيين فقط أعلن عن بناء ٢٠ ألف وحدة استيطانية جديدة، في رقم هو الأعلى منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧.

• **صفقة تبادل (إسرائيل - حماس):** عرضت حركة حماس صفقة تبادل أسرى على إسرائيل في ظل المخاوف من وصول «كورونا» إلى السجون، وأعلن رئيس حماس في القطاع «يحيى السنوار» استعداد حركته تقديم «مقابل جزئي» لإسرائيل من جنودها الأسرى، شريطة إفراجها عن أسرى فلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وأكد رئيس المكتب السياسي للحركة «إسماعيل هنية» أن حركته مصمّمة على الإفراج عن الأسرى في إطار التبادل الذي يمكن إنجازه في حال استجابت (إسرائيل) للشروط المطلوبة. فيما أوضح «محمود الزهار» -القيادي في الحركة- أن من بين تلك الشروط هي قائمة الأسماء التي وضعتها الحركة ومن لهم الأولويات بالإفراج عنهم، خصوصًا المرضى وكبار السن. وفي المقابل، أصدر مكتب رئيس الوزراء المنتهية ولايته «بنيامين نتنياهو» بيانًا أشار فيه إلى أن منسق شئون الأسرى والمفقودين «يارون بلوم» وطاقمه وبالتعاون مع هيئة «الأمن القومي» ومؤسسة الاحتلال الأمنية «مستعدون للعمل بشكل بنّاء من أجل استعادة القتلى والمفقودين، وإغلاق هذا الملف» ودعا إلى بدء حوار فوري من خلال الوسطاء.

رابعًا- نتائج المؤشرات:

قواسم مشتركة في دول الموجة الأولى

المؤشر الكمي لانتشار الجائحة

عدد السكان	83.712.842	84.103.686	8.622.263
البؤر الرئيسية الأولى	قم	إسطنبول	بني براك
تسجيل أول إصابة	19 فبراير	10 مارس	20 مارس
تسجيل الألف حالة الأولى	2 مارس (10 أيام)	24 مارس (بعد أسبوعين)	23 مارس (أكثر من شهر تقريبًا)
حالة المؤشر من أول إصابة	متصاعد الأسبوع الحادى عشر	متصاعد الأسبوع الثامن	متصاعد الأسبوع السابع

تُظهر عملية تحليل المؤشرات الكمية لانتشار جائحة كورونا في الدول الثلاث (إيران - تركيا - إسرائيل) وجود عدد من القواسم المشتركة، وهي على النحو التالي:

١- حالة الانتشار: تُظهر خرائط الانتشار في الدول الثلاث أن الجائحة تغطي كافة أنحاء الدولة، والفارق في مستوى الدرجة من حيث الانتشار بين كثيف ثم متوسط وهو الأعلى وبين ضعيف، وتركزت البؤر في الدول الثلاث إما في المناطق الدينية كما هو الحال في إيران (مدينة قم) وإسرائيل (بني براك)، أو مدن النشاط الاقتصادي والحركة كـ«إسطنبول» في تركيا، كونها المنفذ الأكبر للرحلات الخارجية القادمة إلى البلاد، فضلًا عن عامل الكثافة السكانية (١٥ مليون نسمة) تقريبًا. وهو ما يؤكد على مؤشر رئيسي، هو عدم القدرة على التوقع، شأن كافة دول العالم، بأن تخرج دائرة الوباء عن الصين في بداية الأمر. وهو ما يفسر الإجراءات المتأخرة نسبيًّا التي تم اتخاذها في التعامل مع الجائحة بالدول الثلاث.

٢- لحظة الذروة: لم يكن هناك تفاوت واضح في الوصول إلى فترة الذروة في الدول عالية الكثافة السكانية (تركيا - إيران) المتقاربتين في عدد السكان، حيث بدأ منحنى الصعود إلى الذروة بعد نحو أسبوعين، بينما استغرقت إسرائيل ضعف تلك المدة تقريبًا، على الرغم من أن إسرائيل إذا ما قورنت نسبيًّا (السكان/ الانتشار) تبدو هي الأكثر من حيث تفشي الوباء، ما يُعطي انطباعًا بأن إسرائيل كان أمامها وقت أطول نسبيًّا للحد من الانتشار، إذ وصلت إلى مستوى بدء الذروة بالأسبوع الثالث مقارنة بكل من إيران وتركيا، ما يبدو معه أن الاستجابة كانت أقل من حيث الإجراءات والتدابير المعلنة. وتُشير التقارير الرسمية، لا سيما التي تتناول دور الاستخبارات، إلى أن الأدوات الأولية لم تكن متوافرة، وتم توفيرها بصعوبة.

٣- المعدل الزمني: الإحصائيات الخاصة بأرقام الإصابات -قياسًا على معدلات الفترات الزمنية مع اختلاف تواريخ تسجيل الإصابات- تشير إلى أن هناك تقاربًا في معدلات الإصابة والانتشار بين إيران وتركيا تقريبًا، فإيران سجلت على مدار ٧ أسابيع أكثر من ٦٠ ألف حالة، فيما سجلت تركيا نصف تلك الحالات تقريبًا في نصف الفترة الزمنية (نحو أربعة أسابيع)، وهو مؤشر لافت، لكن مقارنة مؤشرات التعافي وتسجيل الوفيات بين تركيا وإسرائيل تعطي نتائج مختلفة، حيث تسجل إيران ضعفي حالات الوفيات مقارنة بتركيا، على الرغم من أن مؤشر المتعافين في تركيا يسجل حالات أقل. بينما يضيق هامش الفارق بين تركيا وإسرائيل وفقًا لمعدلات النسبة المئوية تقريبًا لتلك الحالات. وبالتالي، يمكن الإشارة إلى تفوق المنظومة الصحية في حالتي تركيا وإسرائيل مقارنة بإيران، لكن -في الوقت ذاته- لم تتمكن تركيا من تخفيض مستوى الانتشار، وبدأت تتجاوز معدلات الانتشار الإيراني في الأسبوع السادس لتصبح هي الدولة الأعلى في الشرق الأوسط. أما المعطيات الواضحة فيما يتعلق بالحالات النوعية، فهناك تشابه بين إيران وإسرائيل في تسجيل حالات إصابات على مستوى الحكومة والزعامات الدينية.

٤- مؤشرات نوعية: الاعتماد على الجانب الأمني كان سمة رئيسية في كل تلك الحالات، مع الفارق في زيادة دور القوات المسلحة والحرس الثوري الإيراني وقوات الأمن الداخلي، والتعامل مع الجائحة باعتبارها مواجهة حرب ضد وباء بيولوجي، فضلًا عن ظاهرة «عسكرة القطاع الصحي» في إيران، في مقابل دور أعلى للاستخبارات في الحالة الإسرائيلية، لكن أيضًا ظهر دور للجيش الإسرائيلي في تنفيذ إجراءات الإغلاق، بينما كانت تركيا الأقرب إلى الحالة الإيرانية في الاعتماد على دور الجيش ثم دور قوات الأمن الداخلي. وبالتالي، رغم اختلاف درجات الاعتماد على المؤسسات الأمنية، إلا أنه يمكن القول إن الآلية الأمنية كانت حاضرة في المشهد منذ البداية.

٥- السياسة الخارجية: التوجه نحو الصين كان القاسم المشترك بين الدول الثلاث، وقد يكون هذا الموقف لافتًا بالنسبة لإسرائيل، وربما يظل مؤشرًا مرحليًّا، أو سلوكًا براجماتيًّا بالنسبة لإسرائيل التي سعت إلى توفير متطلباتها الصحية من دول مختلفة في البداية دون الإعلان عنها، ثم ألقت بثقلها على الصين في المرحلة التالية وكوريا الجنوبية أيضًا للحصول على أدوات الوقاية والعلاج. أما بالنسبة لإيران، فالمؤشر اللافت في التفاعلات الخاصة بمؤشر السياسة الخارجية هو الدعم الذي تلقّته من ثلاث دول خليجية (الإمارات، الكويت، قطر) للتغلب على الأزمة في ظل الظروف الاقتصادية تحت مظلة العقوبات الدولية. لكن في الحالة التركية ربما كان الأمر مختلفًا، ففي البداية اعتمدت الصين على توفير بعض الأدوات الوقائية من تركيا، لا سيما (الكمامات)، كما أمدّت تركيا حكومة الوفاق في ليبيا بالمعدات الطبية الوقائية أيضًا. في المقابل، اتجهت تركيا فيما يتعلق بالبروتوكول الصحي أيضًا إلى الصين، وبالتالي كانت الصين هي القاسم المشترك بين الأطراف الثلاثة في اتجاهات التركيز في السياسة الخارجية بالدرجة الأولى.

٦- إجراءات المكافحة الوطنية: كان هناك تقارب واضح على مستوى الإجراءات والتدابير في الحالات الثلاث، على مستوى تعليق كافة الفاعليات العامة، وإعلان الحظر، ووقف حركة الطيران الخارجي والداخلي، وإجراءات العزل الصحي، وتعليق العملية التعليمية. لكن على مستوى الإغلاق الشامل ربما كانت إسرائيل أسرع في اتخاذ قرار الإغلاق بالنظر إلى حلول عيد الفصح، في حين ارتبكت إيران تجاه تنفيذ هذا القرار مع حلول عيد النيروز، حيث لم يكن هناك اتجاه للإغلاق في البداية، لكن اتجهت السلطات الإيرانية إلى العدول عن هذا القرار لاحقًا. كما كانت هناك محطة مشتركة بين إيران وإسرائيل فيما يتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية في كلا البلدين على الرغم من ظهور الجائحة، والتي يُعتقد أنها وُظفت سياسيًّا في الحالتين. كما أعلنت الدول الثلاث عن تأسيس هيئات وطنية لمكافحة العدوى، مع استثناء إشراف الجيش عليها في الحالة الإيرانية.

٧- الموقف من الصراعات الإقليمية: لم تشهد الصراعات الإقليمية التي تنخرط فيها تركيا وإيران وإسرائيل في الإقليم تراجعًا، وبالتالي لم تشكل ظاهرة اجتياح الوباء لتلك الدول كابحًا لتغير موقفها من تلك الصراعات؛ بل على العكس يمكن القول إنه كانت هناك زيادة في مؤشر التصعيد العسكري بالعديد من مناطق الصراعات، كما هو الوضع في العراق واليمن بالنسبة لإيران، وليبيا وسوريا بالنسبة لتركيا، واستمرار استهداف إسرائيل للأنشطة الإيرانية في سوريا.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "**المرصد المصري**" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies